قوائم المحتويات متاحة على المجلات الاكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسية للمجلة: http://185.23.154.237:8084/Account/Login

الطاقة كسلاح جيوسياسي: دور روسيا في أمن الطاقة الأوروبي

Energy as a Geopolitical Weapon: Russia's Role in European Energy Security

م.د. مروة علي جاسم [١]

[١] وزارة التعليم العالي، الجامعة العراقية، كلية العلوم الإسلامية، العراق

Keywords
Tourism policies, tourism, Iraq.

Abstract

In light of the escalating intensity of the relationship between conflict, competition, power projection, and resources, the foreign policy strategies of many states have increasingly addressed issues of energy security, the development of related infrastructure, and the formation of a shared energy system as key geopolitical factors that determine a state's influence and level of impact. This is evident in the case of Russia, which has treated energy as a fundamental geopolitical weapon of state power and a decisive tool for exerting influence. The concept of energy security has been defined in multiple ways according to state interests, energy security objectives, and geopolitical approaches that address energy security through four main criteria: energy resources and their relationship to state power and political influence, and how Russia has perceived and utilized this dimension.

The study focuses on Russia—one of the world's leading energy producers and exporters—as a model of states that have successfully employed energy as a tool to impose influence at the international level and to attempt a shift in the balance of power from a unipolar system to a multipolar one. Energy represents a crucial factor in shaping the trajectory and orientations of Russian foreign policy, particularly in its relationship with the European market. It is also used as a strategic weapon to expand influence, through targeted investment in the energy sector aimed at controlling strategically important infrastructure and limiting Western influence in regions considered part of Russia's sphere of influence across key strategic areas of the Russian space.

Furthermore, the study examines Russia's efforts to expand its influence in European markets despite the sanctions imposed during and after its war with Ukraine. The study concludes that Russia has been able to exploit its energy resources to exert influence at the international level, a trend that is expected to continue despite threats of increased sanctions and the challenges it faces.

معلومات المقال

تاريخ المقال:
الإرسال:9\2\2026
المراجعة:16\2\2026
القبول:27\2\2026

الكلمات المفتاحية:
السياسات السياحية، السياحة، العراق

ملخص

في ظل تصاعد حد العلاقة بين حالة الصراع والتنافس وفرض النفوذ وبين الموارد، أصبحت استراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية الخاصة بها بالإضافة إلى تشكيل نظام طاقة مشترك،كأحد العوامل الجيوسياسية الرئيسية التي تتحدد معها نفوذ الدولة ومدى تأثيرها وهذا ما فعلته روسيا، حيث تعاملت مع الطاقة كسلاح جيوسياسي أساسي لقوة الدولة وكأداة حاسمة لفرض النفوذ، حيث تعددت التعريفات المطروحة لأمن الطاقة ووفقا لمصالح الدولة، وأهداف أمن الطاقة، والمفاهيم الجيوسياسية التي تتناول أمن الطاقة من خلال المعايير الأربعة الرئيسية لموارد الطاقة وعلاقتها بقوة الدولة ونفوذها السياسي وكيف رات روسيا هذا الجانب، وقد ركزت الدراسة على روسيا، الدولة المتصدرة في انتاج الطاقة وتصديرها، كنموذج للدول التي استطاعت أن تستعمل الطاقة كأداة لفرض النفوذ على المستوى الدولي ومحاولات تغيير نظام توازن القوى من نظام القوى الواحد إلى نظام متعدد القوى، حيث تمثل الطاقة عنصر مهم في تحديد مسار وتوجهات السياسة الخارجية الروسية وعلاقتها بالسوق الاوروبي، والطاقة كسلاح استراتيجي لزيادة النفوذ، والاستثمار الموجه في مجال الطاقة للهيمنة على البنى التحتية ذات الأهمية الاستراتيجية، والحد من النفوذ الغربي في مناطق النفوذ الروسي في كل المناطق الاستراتيجية المهمة في الفضاء الروسي، بالإضافة إلى توسيع رقعة النفوذ الروسي في الاسواق الاوربية على الرغم من العقوبات التي فرضت على روسيا خلال حربها مع اوكرانيا وما بعدها ، وتوصلت الدراسة إلى أن روسيا استطاعت استغلال مواردها من الطاقة لفرض النفوذ على المستوى الدولي والذي من المتوقع أن يستمر بالرغم من التهديدات بزيادة العقوبات والتحديات التي تواجهها.

* **Marwah Ail Jasim Assistant Teacher.**

marwah .a. jasem @ aliraqia.edu.iq

١ . مقدمة

أدى الطلب المتزايد على موارد النفط والغاز من البلدان المتقدمة والنامية إلحاح تضمين أمن الطاقة في أنظمة الأمن الوطنية والإقليمية والدولية، وأصبحت استراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان، تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية للطاقة وتشكيل نظام طاقة مشترك كعوامل جيوسياسية رئيسية، بل ذهب بعض الباحثين إلى التأكيد على أن مفهوم" أمن الطاقة " نفسه ظهر نتيجة العلاقات الصراعية والتنافسية بين الدول التي تؤدي إلى إدراك أهمية تأمين احتياجات الدولة من الطاقة.

احتلت الطاقة مكانة بارزة في المناقشات الدولية و سياسات الهيمنة السياسية وفرض النفوذ للقوى الدولية بأمن الطاقة، حيث تضع الدول المهيمنة في العالم استقرار الطاقة كأولوية في سياستها الخارجية وكعامل مهم في تأمين قوتها وبالتالي محاولة السيطرة المستمرة على مناطق انتاج المواد الخام بأساليب مختلفة ومتنوعة.

يعد موضوع أمن الطاقة الروسي ودوره في الاسواق الاوروبية أحد أهم القضايا الأمنية في السياسة الخارجية الروسيا؛ و ذلك كون ان روسيا هي أكبر فاعل طاقوي في أوراسيا بفضل قدراتها الطاقوية الهائلة، والتي تتكئ عليها روسيا فضلا عن مكانتها كأحد أهم منتجي ومصدري الطاقة نحو كبرى المناطق المستهلكة لهذه المصادر، لاسيما في أوروبا فيدو ان هذا الفاعل الطاقوي الكبير يواجه تحديات كبيرة طاقوية جدية تمس صميم أمنه الطاقوي والمتمثلة أساسا في تلك التبعية الروسية الشديدة نحو السوق الطاقوي الأوروبي، فضلا عن تلك التحديات والصعوبات التي تواجهها امدادات الطاقة الروسية نحو الأسواق الطاقوية الكبرى.

وتراهن روسيا أثناء محاولات ضمان وتعزيز أمنها الطاقوي على تخطي مجموعة التحديات والرهانات الطاقوية القائمة على حفظ مكانة روسيا في السوق الطاقوي الأوروبي من جهة، والبحث في الوقت نفسه عن أسواق عالمية جديدة مماثلة لتلك الأسواق الأوروبية عبر مشاريع طاقوية جديدة ومكلفة، قد تشكل أعباء مالية كبيرة على روسيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة. في تناول احدى موضوعات الدراسة الدولية والتي كانت ولاتزال تحظى بأهتمام المتخصصين في الشأن الدولي، والى تبيان مدى اثر الطاقة في ستراتيجية روسيا خارج الحدود الوطنية لها و مدى انعكاس الطاقة على امن الدول المجاورة وحتى البعيدة، فضلاً عن تاثير ذلك على نمط العلاقة بين (الدول المنتجة والمصدرة للطاقة) وتحديداً الدول الاوروبية.

١.١.إشكالية الدراسة:

تعيش اغلب الدول الأوروبية تبعية طاقوية لروسيا، كونها تمثل السوق الاول للطاقة الروسية، فاستقرار الدول الاوروبية امنيا وسياسيا يسهم في وصول إمدادات الطاقة بين اوروبا و روسيا، فأن هذة العلاقة تطرح مشكلة يمكن صياغتها على النحو الأتي:

ماهي الخلفية التاريخية للطاقة الروسية.

ماهي مصادر الطاقة الروسية.

ما شكل التحديات التي واجهت روسيا في امن الطاقة.

٢.١.فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية وهي (أن للإطاقة الروسية اثر سلبياً على واقع الطاقة الأوروبي، إذ تعد روسيا المزود الاول للدول الأوروبية بالطاقة (النفط والغاز الطبيعي)، حيث يمر عبر أوكرانيا ٨٠% من أنابيب الطاقة الروسية المتجه نحو أوروبا).

٣.١.منهجية الدراسة:

من اجل الأجابة عن تساؤل الدراسة وأثبات فرضيتها تم تؤظيف منهج دراسة الحالة وهو عبارة عن بحث متعمق لدراسة حالة محددة وهي عدم الاستقرار الامني لدول التي تعد ممر رئيسي لطاقة وتداعياته على امن الطاقة الروسي.

المبحث الاول:الاستراتيجية الروسية للطاقة وامكانياتها.

المطلب الاول: التعريف بامن الطاقة الروسية .

المطلب الثاني:الامكانيات الروسية في الطاقة.

المبحث الثاني:التحديات التي واجهت روسيا في امن الطاقة الاوروبي.

المطلب الاول: العقوبات الدولية التي فرضت على روسيا.

المطلب الثاني: تذبذب اسعار الطاقة في الاسواق العالمية .

٢.المبحث الاول: الاستراتيجية الروسية للطاقة وقدراتها.

لكون روسيا الاتحادية من الدول الكبرى التي حضور مهم وفاعل في مجريات وتفاعلات النظام الدولي بحكم ما تتمتع به من مقومات قوة تتعلق بالمساحة والسكان والموقع الجغرافي وما تمتلكه من ثروات جعلها تتطلع للبحث عن دور أكثر فاعلية في الشؤون السياسية الدولية فرسمت استراتيجيات شاملة متعددة الأبعاد وتعد الطاقة احد اهم تلك الابعاد اذ تتمحور اهمية الطاقة في الاستراتيجية الروسية حول تركيز الجهود لتنمية القطاعات المختلفة لتحقيق عدت اهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية لذلك الاستراتيجية الروسية الطاقوية يتطلب معرفة امن الطاقة بالنسبة اليها، وكذلك قدراتها الطاقوية

١.٢.المطلب الأول: التعريف بأمن الطاقة الروسية .

يعد مفهوم امن الطاقة من المفاهيم واسعة المعنى والشمول، وذات أهمية كبرى في الدراسات الاستراتيجية والامنية فتباينت الآراء وتعددت الافكار المطروحة حول تحديد مفهوم أمن الطاقة سواء من قبل الدارسين والباحثين أو من قبل الدول المنتجة او الدول المستهلكة للطاقة . فهناك أبعاد سياسية وأمنية وبيئية وكذلك عوامل اقتصادية متعلقة بعوامل الطلب والعرض وجميعها عوامل مؤثرة تدخل في تحديد مفهوم أمن الطاقة، لقد عرفت الأمم المتحدة (أمن الطاقة في العام ١٩٩٩، على انه الحالة التي تكون فيها أمدادات الطاقة متوفرة في كل الاوقات وبأشكال متعددة وبالكميات المطلوبة وبأسعار معقولة، وان هذا الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة بأمن الطاقة يعود لقناعتها أن عامل الطاقة هو عامل حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية واستمرارية النمو الاقتصادي، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.(مانع، ٢٠٢٤، ص ٦٤٧-٦٧٧)

فعرفت الوكالة الدولية للطاقة Agency Energy International) IEA (أمن الطاقة بأنه "قدرة نظام الطاقة على المدى القصير على الاستجابة الفورية للتغيرات المفاجئة فى ميزان العرض والطلب و اتاحة مصادر الطاقة على المدى الطويل دون انقطاع بأسعار فى متناول الجميع؛ مع ارتباط الاستثمارات بأمن الطاقة لتوفير الطاقة بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والمتطلبات البيئية"(حنفي والجندي، ٢٠٢٠، ص٢٢)

وبعد ذلك اتجه مفهوم امن الطاقة الأبعاد متعدده وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية إذ انتقل هذا المفهوم من النظرة الضيقة التي تركز على أمن إمدادات الطاقة إلى أن أضحى مع نهايات العقد الأخير من القرن العشرين مفهوما ذا معنى أكثر شمولا المصادر الطاقة المختلفة والتهديدات التي تعرقل إمداداتها كالعمليات الارهابية التي أصبحت من مهددات أمن الطاقة العالمي والدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء. وكذلك امن البنى التحتية الخاصة بمصادر الطاقة وإمداداتها وتنظيم سوق الطاقة العالمية. وتأمين الطاقة بأسعار معقولة وملائمة.(عبد العاطي، ٢٠١٤، ص٥٤)

ثم اختلف مفهوم امن الطاقة ليكون له مضمون آخر يتعلق بأمن المنشآت الطاقوية"، حيث اكتسب المفهوم بعدا أعمق مع ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب بعد أحداث ١١/٩/٢٠٠١ ، وقيام التنظيمات الإرهابية بتهديد المنشآت والإمدادات النفطية نحو الغرب لم ينتهي الأمر لغاية هذه التهديدات وإنما تأثر بالعوامل الطبيعية فأطلق علية مفهوم "أمن الإمدادات الطاقوية المتعلق بالعوامل الطبيعية لاسيما بعد إعصاري "كاترينا" و"ريتا" في الولايات المتحدة الأمريكية(سبتمبر ٢٠٠٥) وهكذا ومنذ بروز شيوع استعمال مفهوم أمن الطاقة وهو في حالة ديناميكية نتيجة تتباين تصورات الدول للمفهوم نتيجة لموقعه في سوق الطاقة للدول منتجة أو مستهلكة.(باكير، ٢٠١٠، ص٤٩).

من أهمية الطاقة وأمنها اتجهت الدول إلى تضمين أمن الطاقة، في انظمة الأمن الوطنية والإقليمية والدولية، وأصبحت استراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان، لتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية للطاقة وتشكيل نظام طاقة مشترك كعوامل جيوسياسية رئيسية ، بل ذهب بعض الباحثين إلى التأكيد على أن مفهوم أمن الطاقة نفسه ظهر نتيجة العلاقات الصراعية والتنافسية بين الدول التي تؤدي إلى إدراك. أهمية تأمين احتياجات الدولة من الطاقة.

ومفهوم أمن الطاقة أحد ركائز المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها ضمن العديد من المتغيرات التي ولها حقبة ما بعد الحرب الباردة على فأصبح مفهوم أمن الطاقة شأنه شأن العديد من المحددات التي تشكل مضمون الأمن القومي والسياسات الخارجية دون للدول. فقد أدى الطلب المتزايد على موارد النفط

والغاز من البلدان المتقدمة والنامية فتعتبر الطاقة عنصرا أساسيا من عناصر النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، إذ يقر الهدف السابع أهداف التنمية المستدامة ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، بالإضافة إلى ذلك، تحتل موارد الطاقة أهمية قصوى في تشكيل ملامح المشهد الجيوسياسي العكاسات بالغة الأهمية العلاقات الدولية حيث ولا تزال مصدرا للأزمات والحروب الإقليمية إذ لا يمكن تصور استمرار رفاهية الدول الصناعية ضمان إمكانية الوصول إلى موارد الطاقة المختلفة.(الشحي، ٢٠٢٣، ص١٦)

لا يختلف المفهوم الروسي لأمن الطاقة عن باقي الدول المنتجة والمستوردة للطاقة حيث يمكن تعريف أمنها الطاقوي مثلما ذهب اليه الباحث بمركز استراتيجية الطاقة بموسكو . Belova – على أنه:(ليس هناك تعريف وحيد لأمن الطاقة... ، لروسيا مثل أي مورد طاقوي آخر أمن طاقة.. يدور حول أمن الطلب.. وأسعارا طويلة المدى والتزامات طويلة المدى أيضا....). (Sharples, 2013, p3)

أي تحقيق أمن الطلب على موارد الطاقة الروسية من النفط والغاز الطبيعي. وضمان استقرار الاسعار. والوصول الآمن إلى الأسواق العالمية وبالأخص القارة الأوروبية دون الإعاقة من دول العبور والعمل على مد أنابيب الطاقة والغاز إلى قلب الاتحاد الأوربي. والعمل بقوة على خلق توازن في أسواق الطاقة الروسية لمنع تقييد حاجة روسيا من موارد الطاقة من سوق واحد.(الخفاجي، ٢٠١٩، ص٦٤)

والحقيقة يقوم أمن الطاقة الروسي على ضرورة الاستخراج الكافي من مصادر الطاقة الروسية الواقعة في مناطق جغرافية صعبة وقاسية، مثلما يتضمن ضرورة الوصول الأمن الى الأسواق الطاقوية العالمية، لاسيما الأوروبية منها فضلاً عن ضرورة التصدير الأمن لإمدادات الطاقة الروسية دون عرقلتها من طرف دول العبور، وبأسعار عالية تحقق أرباحا مهمة وتأكيدها على ضرورة امتلاك التكنولوجيات المناسبة والضرورية لاستخراج الطاقة وامتلاكها والتحكم في شبكة خطوط نقلها نحو الأسواق الخارجية كذلك ضرورة التنويع وخلق توازن سليم في أسواق الطاقة الروسية بما لا يجعل روسيا مقيدة نحو سوق طاقوي واحد، والحقيقة يجعل هذا المفهوم من روسيا فاعلا ودولة محورية مهمة في توازنات الطاقة في السوق الدولية باعتبارها منتجا طاقويا كبيرا.(الشيخ، ٢٠٠٩، ص٢)

٢.٢.المطلب الثاني: الامكانيات الطاقة الروسية.

تعد روسيا الاتحادية من الدول الكبرى التي لها حضور مهم وفاعل في مجريات وتفاعلات النظام الدولي، فهي بحكم ما تتمتع به من مقومات وما تمتلكه من ثروات جعلها تتطلع من للبحث من جديد عن دور أكثر فاعلية في الشؤون السياسية الدولية والعمل على تصحيح الخلل في اداءها السياسي الخارجي عبر رسم استراتيجيات شاملة متعددة الأبعاد وتعد الطاقة احد اهم تلك الابعاد فبعد تولي الرئيس بوتين مقاليد السلطة عام ٢٠٠٠ واعلانه ان روسيا دولة غنية بالموارد وبإمكانها تجاوز أزمتها الاقتصادية اعتمادا على مواردها الذاتية وبذلك شكل قطاع الطاقة احد اهم دعامتين للاقتصاد الروسي لذلك اعطى روسيا النفط والغاز الطبيعي اهمية كبيرة رغم التنوع في مصادرها من الكهرباء والفحم والطاقة النووية فضلا عن الطاقة الطبيعية المتجمدة.(السعيدي، ٢٠٠٠، ص٤٩)

فالنفط يُعد من أكثر مصادر الطاقة الأحفورية الناضبة انتشاراً لحد الآن ،ويشكل ما يقارب 36 % من الاستهلاك العالمي للطاقة إلا أن هذه النسبة معرّضة للتغيير بشكل تنازلي في ظل تنامي استخدام المصادر الاخرى من مصادر الطاقة ,غير ان النفط لا يزال يمثل المصدر الأهم من مصادر الطاقة نظراً لتعدد مجالات استخدامة ووفرته وسهولة استخدامة ونقله وتقدر احتياطيات العالم المؤكدة من النفط حوالي (٥%)من الاحتياط العالمي للنفط أي ما يقارب(٨٠)مليار برميل، معرضة للزيادة والنقصان بسبب عمليات الاكتشاف من جهة وعمليات الاستهلاك من جهة أخرى.(المصدر نفسه)

انخفض إنتاج النفط الروسي بنحو ١٥٠ ألف برميل يوميًا خلال أيار ٢٠٢٣، ما يشير إلى أن موسكو لم تصل –حتى الآن– إلى حدّ الالتزام الكامل بالتخفيضات الطوعية للإمدادات، الذي أقرّه تحالف أوبك+ بخفض إجمالي لإنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميًا بدءًا من تشرين الثاني ٢٠٢٢، ومُدِّدَ مؤخرًا من نهاية ٢٠٢٣ إلى نهاية ٢٠٢٤، لكن قامت روسيا بحظر البيانات الروسية من الموقع الرسمي الطاقة الدولية ما يمثّل شكوكًا حول الأرقام الحقيقية للإمدادات، وسط عدم وجود دليل مادّي واضح على التزام

موسكو بتخفيضات الإنتاج ولم تنشر روسيا بيانات إنتاج النفط ومكثفات الغاز بدءًا شهر آذار ٢٠٢٣، والربع الأول من ٢٠٢٤.(شوقي، n.d)

كذلك الغاز الطبيعي وهو ثاني أهم مصدر من مصادر الطاقة على مستوى العالم من حيث الاستعمال ففي عام ١٩٨٩، أُنشئت شركة "غازبروم"، أكبر شركة استخراج للغاز الطبيعي وواحدة من أكبر الشركات في العالم، حيث تتربع على عرش احتياطات الغاز العالمية، وتمتلك أكبرها بما يقارب (١.٧)تريليون قدم مكعب؛ أي ما يعادل ربع احتياطات الغاز الموجودة على مستوى العالم، ويعتمد الاقتصاد الروسي على صادرات الغاز، وترسل روسيا ٧٦% من صادراتها من الغاز إلى أوروبا ، مما اعطت لروسيا استعماله كسلاح ناعم لإدارة النفوذ السياسي في محيطها الجغرافي وخارجه ايضاً.(سعدون، ٢٠٢٢، ص٩-١٠)

٣.المبحث الثاني: التحديات التي واجهت روسيا في امن الطاقة الاوروبي.

لا شك أن روسيا تواجه تحديات تمس صميم أمن الطاقة لها والمتمثلة أساسا في تلك التبعية الروسية الشديدة نحو سوق الطاقة الأوروبي، فضلاً عن ذلك التحديات والصعوبات التي تواجهها إمدادات الطاقة الروسية نحو أسواق الطاقة الكبرى، حينما تجتاز مناطق ودول عبور الطاقة بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليها وكذلك

١.٣.المطلب الأول: البنية التحتية لنقل الطاقة الروسية.

تعد شبكة خطوط الأنابيب الروسية واحدة من أكبر , واوسع الشبكات نقل الطاقة في العالم، حيث تمثل العمود الفقري لاستراتيجية تصدير النفط والغاز الروسي تؤدي هذه الشبكة دوراً استراتيجياً في تأمين إمدادات الطاقة إلى الأسواق الأوروبية مايقارب ٨٠% من صادرات الغاز الطبيعي مما يجعل روسيا لاعباً رئيسياً في سوق الطاقة العالمي تُساهم خطوط الأنابيب في تعزيز الاقتصاد الروسي وسهولة نقله لقله التكاليف مقارنتاً بالطرق الاخرى لنقل وتوسيع نفوذه الجيوسياسي من خلال التحكم في تدفق الطاقة إلى الدول المستوردة.(**محمد، ٢٠٢٥،ص٥٨**)

فقد تبنت روسيا سياسة طاقوية جديدة من اجل تزويد السوق الأوربية بمنتجاتها منها التنويع الجغرافي للصادرات والإنتاج الروسي، فبالنسبة لاحتياطي روسيا من الغاز يبلغ (٥٥) تريليون متر مكعب ، ومن النفط يبلغ سابقا (٨٠) مليار ، اما في عام ٢٠٢١ فوصل الى (١٠٠) مليار برميل، اما نسبة اعتماد روسيا على النفط من الناتج المحلي فهي تتراوح من سنة الى اخرى بين (٤٥) الى ٦٠%)، واتجهت روسيا نحو العمل على استغلال الطاقات المتجددة ، وإنجاز خط انابيب جديد يزود اوروبا بالطاقة (Nordstream) ينطلق من روسيا مباشرة نحو المانيا عبر بحر البلطيق للتخلص من التبعية لأوكرانيا فيما يخص تزويد اوروبا بالغاز وانشاء خط انابيب آخر (South stream) ينطلق من روسيا ويمر عبر عدة دول اوروبية ليصل إلى ايطاليا وبناء على ما سبق، بدأ مسؤولو شركة غاز بروم بالتفكير في تحويل صادرات الغاز الروسي نحو الصين، وهذا من خلال انجاز خط انابيب للغاز(قوة سيبيريا) ينطلق من سيبريا نحو الصين، فضلاً عن ذلك، تعمل روسيا على التوجه للمناطق جديدة من اجل تنويع مصادر الحصول على طاقتها واحكام سيطرتها نحو جهة القطب الشمالي في حين تسعى الولايات المتحدة الامريكية من جهتها العمل على استكشاف الثروات بهذه المنطقة ايضاً.(إبراهيم، ٢٠٢١،ص ٤١٦)

إن أوروبا مستورد صاف للمواد الخام وموارد الطاقة، أدت برامجها التدريجية إلى إغلاق العديد من منشآت الفحم والنووى فى منتصف العقد الأول من القرن الحادى والعشرين إلى جعل المنطقة أكثر اعتمادا على الإمدادات الروسية، وخاصة الغاز الطبيعى والنفط، وكذلك الأسمدة والحديد والصلب والمواد الأخرى. فى العقد الماضى، بنت شركة غازبروم الروسية شبكة بنية تحتية شاملة فى جميع أنحاء الاتحاد الأوروبى من خلال بناء خطوط الأنابيب، وتوقيع اتفاقيات تجارية تفضيلية. فى عام ٢٠٢١، استورد الاتحاد الأوروبى نحو ٥٧٪ من الطاقة التى استهلكها. من إجمالى واردات الطاقة هذه، جاء ٤٢٪ من روسيا – ٤٠٪ من الغاز الطبيعى، و٤٥٪ من الفحم، و٣٠٪ من النفط. ومع ذلك، ردا على غزو أوكرانيا، أعلن الاتحاد الأوروبى خطة Repower EU عام ٢٠٢٢، التى تهدف إلى تقليل الاعتماد على الواردات الروسية. وافقت الدول الأعضاء على حظر نحو ٩٠٪ من واردات النفط، باستثناء الخام الذى يتم تسليمه عبر خطوط الأنابيب. فى الوقت نفسه، تم فرض عقوبات على روسيا وفرض سقف على واردات مشتقات النفط، كما دعا إلى مزيد من تنويع مصادر ومسارات

الإمداد، وتحسين كفاءة الطاقة، والتخزين، وشبكات التوزيع، وتسريع تنفيذ الطاقة المتجددة.(عبد النبي، ٢٠٢٤، ص٨-١٣)

فمن ضمن التحديت التي تواجه روسيا في هذا الجانب هي الجهود الأوروبية لتقليل الاعتماد على الطاقة الروسية فاخذت تتحرك باتجاهين احدهما، تنويع مصادر الطاقة فيسعى الاتحاد الأوروبي لتقليل الاعتماد على روسيا، من خلال استيراد الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة وقطر، بالإضافة إلى تعزيز استعمال مصادر الطاقة، إلا أن هذه الجهود تواجه تحديات لوجستية واقتصادية كبيرة، والطريق الاخرهو تطوير البنية التحتية للطاقة لاستقبال الغاز الطبيعي المسال، وبناء شبكات طاقة إقليمية تقلل من الاعتماد على خطوط الأنابيب الروسية.(علي، ٢٠٢٥، ص ٦٧-٦٨)

المطلب الثاني: العقوبات الدولية التي فرضت على روسيا.

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من العقوبات الاقتصادية والعسكرية نتيجة احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم ومن ثم تطورات الحاصلة في اوكرانيا، إذ اتخذ الكونغرس الأمريكي في آذار ٢٠١٤، قراراً بفرض سلسلة من العقوبات على روسيا تتمثل في تجميد تجارة بعض رجال الأعمال الروس في الولايات المتحدة الذين لديهم شركات تجارية كبيرة مثل شركة (غرنروف) والمجموعة الاستثمارية (Volvo Group) التي لها أسهم في قطاع الطاقة والنقل والبنية التحتية الروسية، كما علقت التعاون النووي مع روسيا وحظرت تصدير السلع والتكنولوجيا والخدمات إلى شبه جزيرة القرم وكذلك فرضت عقوبات على شركات الأسلحة الروسية ، وعرفت العقوبات الاقتصادية على روسيا بعقوبات المستوى الثالث التي تستهدف قطاعات كاملة للاقتصاد الروسي.(محمد، ٢٠٢٢، ص ١٤)

اذ تألفت العقوبات الأمريكية ضد روسيا من ثلاثة أوامر تنفيذية، الأولى (١٣٦٦٠) التي وقعها الرئيس أوباما في ٦ آذار ٢٠١٤، متبوعة بأمرين (١٣٦٦١ و ١٣٦٦٢) في ١٧ و ٢٠ آذار ٢٠١٤ وتركزت على ما يلي.(المصدر نفسه):

١. تجميد الأصول المالية للأشخاص المقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.
٢. تجميد أصول الشركات والبنوك المملوكة للدولة، وخاصة الشركات المصنعة الأسلحة.
٣. فرض قيود التمويل للشركات الروسية الكبرى.
٤. تقييد تصدير التكنولوجيا المتعلقة بقطاعي النفط والطاقة والمنتجات ذات الاستخدام المزدوج.
٥. فرض حظر سفر على الشخصيات ذات نفوذ في روسيا.

وضمت العقوبات أيضاً إغلاق ثلاث مؤسسات مالية روسية منها: بنك VTB وبنك موسكو والبنك الزراعي الروسي بالإضافة إلى شركة بناء السفن البحرية وفي ١١ آذار ٢٠١٥، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات جديدة على ١٤ شخصاً تعتقد الولايات المتحدة أنهم مسؤولون عن الصراع في أوكرانيا، ومصرف (غاز بروم بنك) و(بنك فينيش الاقتصادي) وشركة كلاشينكوف لتصنيع الأسلحة)لذلك قررت روسيا في تشرين الثاني ٢٠١٦ مقاطعة قمة الأمن النووي وفي كانون الأول ٢٠١٦، وافق الكونغرس الأمريكي على قرار يرفض تمويل روسيا لتأمين المواد النووية اظهرت الأزمة في أوكرانيا عام ٢٠١٤،ففي ٢ أب ٢٠١٧، بأغلبية أصوات الكونغرس، وقع الرئيس الأمريكي (ترامب) مشروع قانون عقوبات جديد ضد روسيا، استهدف بعضها قطاع الطاقة الروسي وفرض قيوداً جديدة على الاستثمار الأمريكي في الشركات الروسية، تشمل مشاركة الشركات في مشاريع التنقيب عن الطاقة وأيضاً عقوبات ضد الشركات الأجنبية التي تستثمر في روسيا أو تساهم في استكشاف الطاقة واتبعت عقوبات اقتصادية أشد وعملت على إغلاق القنصليات الروسية في الولايات المتحدة وتعزيز الدعم العسكري الأمريكي مع أوكرانيا، وهي إجراءات ما تزال إدارة الرئيس (بايدن) تعمل عليها وفرضت عقوبات مالية جديدة وطرد دبلوماسيين روس فرضت إدارة الرئيس بايدن أولى عقوباتها على روسيا عام ٢٠٢١، على سبعة مسؤولين مقربين من الكرملين و مع التطور المتسارع للأحداث بين روسيا وأوكرانيا في عام ٢٠٢٢ ، ففي كانون الأول من العام نفسه.

فرضت الولايات المتحدة الامريكية بمشاركة العديد من الدول منها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة ودول أخرى العديدة من العقوبات الشاملة (البنك المركزي الروسي –نظام سويفت–الديون الخارجية– صناعة التكنولوجيا والطيران)على روسيا نتيجة غزوها لأوكرانيا في ٢٤ شباط ٢٠٢٢،مما كان لها أثر سلبي على اقتصاد روسيا اذ انخفض الإنتاج للطاقة، نتيجة لتقليل العديد من العملاء الأوروبيين مشترياتهم من النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية و

توقف تدفق الغاز الطبيعي من روسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي، إذ رفضت شركات الطاقة الأوروبية دفع ثمن الغاز بالروبل أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض صادرات روسيا وإيراداتها الضريبية وفرضت دول الاتحاد الأوروبي حظرًا على استيراد النفط الخام الروسي المنقول بحرًا وتبع ذلك حظر مماثل على المنتجات النفطية ، كان لسقف أسعار النفط الذي فرضته مجموعة الدول السبع الكبرى تأثيرٌ كبير على عائدات الضرائب الروسية انخفضت عائدات الضرائب الاسمية بنسبة ١٥% في الربع الأول وتأثرت إيرادات قطاع الطاقة ايضاً، حيث انخفضت بنسبة ٤٣ .(محمد، ٢٠٢٢، ص ٣٠-٣٢)

كذلك من ضمن التحديات التي واجهت روسيا هي تامين الامدادات لنقل الطاقة و تعزيز شراكتها مع دول المنطقة لنقل الغاز الروسي إلى الأسواق الأوروبية، ومن أهم المشاريع القائمة في ذلك الصدد هو مشروع خط السيل التركي التي استعاضت به روسيا عن مشروع السيل الجنوبي والذي ينقل عبر الأراضي التركية خط أنابيب الغاز الروسي إلى أوروبا بطاقة ٣١.٥ مليار متر مكعب، كما وقعت شركة استروي ترانس غاز اتفاقا مع الحكومة العراقية لاعادة بناء خط أنابيب كركوك بنياس والذي يربط بين حقول لوك أويل" بالغرب من البصرة وحقول غاز" بروم في كركوك بميناء بنياس السوري، وتقوم نفس الشركة بانشاء خط أنابيب لنقل النفط في الجزائر من حوض الحمراء إلى أرزيو بطول ٤٠٣ كم، فهي تهدف من تواجدها في المنطقة إلى إرسال رسالة إلى العالم أنه لا غنى عن الدور الاقتصادي للاستفادة من المنطقة الروسي في المنطقة لحل النزاعات والصراعات وزيادة نفوذها الاقتصادي للاستفادة من المنطقة وتطويق الغرب والحد من توسع الشرق الاقصى في مجال الطاقة وهذا تطبيقاً لاستراتيجية روسيا التي اطلقتها عام ٢٠١٠ اذ تظل هي المصدر الرئيسي لاوروبا حتى عام ٢٠٣٠.(رشاد، ٢٠٢٢، ص ١٤٤)

الخاتمة

سعت روسيا الى تقديم نفسها كطرف فاعل في التفاعلات الدولية واعدت الطاقة اداه استراتيجية في توسيع مجال التأثير الجيو السياسي وكسلاح ضغط على الدول الاخرى لاستعادة مكانتها العالمية حيث نجحت نسبيا في انجاز متطلبات أمنها الطاقوي على ضوء ما تشهده من تحديات راهنة، غير ان ضمان وتعزيز الأمن الطاقوي الروسي يتطلب في الوقت نفسه التعاون والتنسيق المستمر مع كبار منتجي الطاقة من اجل الحفاظ على استقرار السوق النفطي الذي يسهم في بلوره سوق العالمي للغاز والنفط كذلك تنميه الصادرات الروسية وزياده عدد الخطوط والانابيب والناقلات البحرية اضافت تكاليف وأعباء مالية كبيرة من خلال مشاريع أنابيب الطاقة وكذلك السيطرة على انابيب الطاقة البديلة نحو اوروبا وايضاً تنميه استثماراتها في الصناعة النفطية، قد لا تقدر روسيا على تحملها،لا سيما مع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، بغية الحد من قدرات هذه الدولة العظمى.

الا ان وجود التحديات والازمات الاقليمية والدولية في مناطق الربط بين روسيا ودول غربي وجنوبي اوروبا ومناطق النفوذ الروسي الاخرى في اسيا الوسطى والقوقاز وفي اقليم الشرق الاوسط اثرت سلبا في واقع امدادات الطاقة الأمر الذي دفعها الى البحث عن بدائل لطرق صادراتها من موارد الطاقة منذ الازمة الاوكرانية وما ترتب عليها من عقوبات اوروبية وامريكية وهذا الصراع الطاقوي الذي تخوضه روسيا سوف يحدد مكانة ومنزلة روسيا على الصعيدين الاقليمي والدولي،بل سوف يحد الى حداً كبير قدراتها من التوازنات الدولية في المرحلة القادمة التي تشهد عودة روسيا من باب الأزمة الأوكرانية وعلى ضوء اتكائها على قدراتها الطاقوية.

المصادر

١. أحمد، شوقي. (n.d.). تقرير يكشف حجم إنتاج النفط الروسي وهل تلتزم باتفاق أوبك+؟. وحدة أبحاث الطاقة. https://attaqa.net

٢. إبراهيم، نهلة إسماعيل. (٢٠٢١). أثر متغير عامل الطاقة على التنافس الأمريكي–الروسي في أوروبا. مجلة العلوم السياسية، العدد(٦٢).

٣. باكير، علي حسين. (٢٠١٠). التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات (محمد المجذوب، تقديم). دار منهل اللبناني.

٤. حنفي، شيماء أحمد، & الجندي، أماني فوزي. (٢٠٢٠). محددات أمن الطاقة في مصر (دراسة قياسية). المجلة الاجتماعية القومية، المجلد٦٠ العدد(١).

٥. الخُفاجي، محمد جاسم. (٢٠١٩). روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات (ط ١). دار أمجد للنشر.

٦. رشاد، سوزي. (٢٠٢٢). أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي. مجلة السياسة والاقتصاد، العدد(١٣).

٧. السعيدي، سعد عبيد. (٢٠٢٢). توظيف روسيا الاتحادية لقطاع الطاقة في دعم دورها العالمي بعد عام ٢٠٠٠. مجلة المعهد، العدد(١٠).

٨. سعدون، عبد الصمد. (٢٠٢٢). الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها في أسواق الطاقة (الحلول المقترحة والقيود المؤثرة). مركز البيان للدراسات والتخطيط.

٩. الشحي، سعاده سيف بن هلال. (٢٠٢٣). مفهوم أمن الطاقة وإشكالية التعريف. مجلة أمن الطاقة، العدد(١).

١٠. الشيخ، نورهان. (٢٠٠٩). سياسة الطاقة الروسية وتأثيرهاعلى التوازن الاستراتيجي العالمي. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

١١. عبد النبي، نشوى. (٢٠٢٤). الحرب الروسية–الأوكرانية وأمن الطاقة الأوروبي: هل من حلول بديلة؟ السياسة الدولية.

١٢. عبد العاطي، عمرو. (٢٠١٤). أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

١٣. مانع، ريا عبد الحسين. (٢٠٢٤). روسيا وأمن الطاقة في مستقبل التوازنات الدولية. مجلة الدولية، العدد(٩٨). مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

١٤. محمد، خالد هاشم. (٢٠٢٢). العقوبات الدولية على روسيا: الفاعلية والتأثير. مركز الرافدين للحوار.

١٥. محمد، محمد علي. (٢٠٢٥). السياسة الطاقوية الروسية وأثرها في العلاقات الدولية. مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، العدد (١٣).

16. Jack D. Sharples,Russian approaches to energy security and climate change: Russian gas Environmental Politics, Vol. 22, No. 4, (routledge, 2013).p.